http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1511) السنة السادسة - الثلاثاء (19) أيار 2009

الجمعيات الفلاحية في ذي قار لـ(المدى):

عدم شمول حوض الفرات بالخطة الزراعية الصيفية بعد تقليصها الى النصف

انخفاض الإنتاجية الزراعية نتيجة انتشار ملوحة التربة وارتفاع مناسيب المياه الجوفية

الناصرية/ حسين العامل

حذر رئيس الجمعيات الفلاحية في ذي قار مقداد شهاب الياسري من تداعيات تقليص المساحات الزراعية المشمولة بالخطة الزراعية الصيفية الحالية على الاوضاع الاقتصادية للفلاحين والمزارعين في ذي قار حيث جرى تقليص الخطة الزراعية الى ٥٠ بالمئة مما كانت عليه في الخطط الزراعية الصيفية السابقة.

وأوضح الياسري لـ(المدى): ان تقليص الخطة الزراعية الحالية من ٢٩٠ الف دونم الى ١٣٥ الف دونم وحرمان الأراضي الزراعية في حوض الفرات منها واقتصار الخطة على حوض الغراف فقط سينعكس سلبا على أوضاع الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية ولا سيما وان الخطة التي جرى تقليصها هي خطة مقلصة اصلا ولا تمثل مجمل الاراضي الصالحة للزراعة في محافظة ذي قار . وتقدر مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في محافظة ذي قار وفق التقديرات الرسمية باكثر من مليون دونم تتوزع على حوض نهر الغراف في شمال الناصرية وحوض نهر الفرات في الجنوب فيما لا تتجاوز نسبة الاراضي المستصلحه منها سوى ١،٥ ٪ فقط .

واشار رئيس اتحاد الجمعيات الفلاحية في ذي قار الى ان تقليص المساحات المشمولة بالخطة الزراعية الصيفية سيؤثر سلبا وبصورة كبيرة على المردود المادي للفلاحين الذين يعانون انخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية نتيجة انتشار ملوحة التربة وارتفاع مناسيب المياه الجوفية وقلة المساحات المستصلحة وغلاء اسعار الاسمدة والوقود والمبيدات والمستلزمات الزراعية الأخرى.

لافتا الى ان ارتفاع اسعار المواد والمستلزمات الداخلة في عملية الانتاج الزراعي فضلا عن ارتفاع اجور النقل والحراثة والحصاد، كل هذه الأمور أصبحت اليوم لا تتناسب مع قدرات الفلاحين المادية، وأضاف: فسعر الطن الواحد من الاسمدة الكيماوية (يوريا، داب) أصبح يتراوح مابين ٢٠٢ -٣٠٠ الف دينار وسعر برميل زيت الغاز (الكاز) أكثر من ٨٠ الف دينار مشيرا الى ان حجب الدعم الحكومي عن الاليات والمعدات والمستلزمات الزراعية وعدم تجهيز الفلاحين بالبذور وتخلي الحكومة عن حماية المنتج الزراعي المحلي اسهم بتردي الواقع الاقتصادي في ريف ذي قار وتسبب باضرار مادية كبيرة للفلاحين.

وكان مدير الموارد المائية المهندس اسماعيل قاسم احمد قد اكد في تصريحات صحفية إن الاطلاقات المائية في حوض نهر الفرات للموسم الحالي ستكون لغرض الإرواء وسقي البساتين فقط وذلك لقلة الواردات المائية مشيرا الى ان اللجنة الزراعية المركزية المتمثلة بالموارد المائية والزراعة قررت ان تكون زراعة الموسم الصيفي في ذي قار معتمدة على حوض الغراف فقط وبواقع ١٣٥ الف دونم، مبينا إن الخطة الصيفية المقترحة كانت تشمل ٢٥٦ ألف دونم على حوض الغراف و ٣٨ ألف دونم على حوض الفرات.

واستبعدت الخطة الزراعية الصيفية الحالية مناطق البطحاء وسوق الشيوخ والجبايش والفهود والحمار والطار والفضلية وكرمة بني سعيد والعكيكة وسديناوية من زراعة المحاصيل الصيفية المتمثلة بالذرة الصفراء والبيضاء والسمسم والماش والدخن والقطن والطماطم والبصل وخيار الماء والقثاء والرقي والبطيخ والباميا والباذنجان والشجر واللوبياء.

فيما استثنت الحكومة المركزية عموم محافظة ذي قار من زراعة محصول الشلب ضمن محاصيل الخطة الصيفية الامر الذي عده رئيس الجمعيات الفلاحية اجحافا بحق فلاحي محافظة ذي قار مشيرا الى ان حرمان الفلاحين من زراعة نحو ٣٠ الف دونم بأجود انواع الرز (العنبر والياسمين) اللذين تشتهر بهما محافظة ذي قار يتسبب بحرمان المحافظة من ٢٤ الف طن من اجود انواع الرز سنويا لافتا الى ان ما انتجه فلاحو محافظة ذي قار من الرز عام ٢٠٠٧ مكن المحافظة من تأمين حصة مواطنيها من رز البطاقة التموينية لشهرين متتاليين، وكانت الخطة الزراعية الصيفية قد شملت عشر وحدات ادارية من اصل ٢٠ وحدة ادارية تضمها محافظة ذي قار وقد توزعت المساحات المشمولة بالخطة المذكورة والبالغة ١٣٥ الف دونم بواقع ستة آلاف دونم في ناحية الفجر، و١٣ ألف دونم في ناحية قلعة سكر، و٢٦ ألف دونم في قضاء الرفاعي، و٤٥٠٠ دونم في ناحية النصر، و٣٤ ألف دونم في ناحية الدواية، و١٧ ألف دونم في قضاء الشطرة، و٧ آلاف دونم في ناحية الغراف، و١٧٤٠٠ دونم في ناحية الإصلاح، وسبعة آلاف دونم في ناحية سيد دخيل، و٢٥٠٠ دونم في قضاء الناصرية.

أكد الاهتمام بالصناعات الوطنية ودعم القطاعات المختلفة

باحث يوضح عوامل توطن صناعة الاسمنت في مدينة السماوة

واسط/ حامد المياحي

نظم قسم الجغرافية في كلية التربية – جامعة واسط ندوة علمية موسعة عن تطور صناعة الاسمنت في العراق، بحضور الأستاذ الدكتور ناجي سهم رئيس القسم وعدد من اساتذة الكلية وشخصيات من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال الصناعة والاقتصاد وحشد من الطلبة.

وتناولت الندوة عدداً من المحاور، تتعلق بمراحل التطور لصناعة الاسمنت، حيث تطرق الباحث محمد عباس مجيد الربيعي في مقدمة حديثه في وصف لمراحل التطور الى ان الصناعة في الماضي تعني كل نشاط وفعالية تعتمد على قوة عضلات الإنسان، أما في الوقت الحاضر فهي تمثل فرعا رئيسيا من فروع الاقتصاد الوطني في العالم المتقدم وتمثل قاعدة من قواعد التقدم السياسي والاقتصادي.

وقال في بداية اعمال الندوة: ان الدراسة هي محاولة لمعرفة عوامل التوطن لصناعة الاسمنت في العراق وتحديدا في مدينة السماوة، وطرح عدة تساؤلات، أهمها معرفة عوامل توطن هذه الصناعة في محافظة المثنى، وكيف يمكن تنمية الإنتاج تحقيقا لمبدأ الاكتفاء الذاتي والتصدير، وفرضية تخمين توصل إليها البحث بشكل مؤقت وهي إن عوامل توطن صناعة الاسمنت في مدينة السماوة تتمثل بوجود المادة الأولية (أحجار الكلس) وقرب المصنع من أسواق الخليج.

وأضاف: إن حدود الدراسة جاءت بشقين الأول البعد المكاني المتمثل بموقع المصنع في مدينة السماوة والثاني البعد الزمني ويتمثل بنشأة وتطور المعمل حتى وقت إعداد هذا البحث وجاءت أيضا بمنحيين الأول تناول صناعة الاسمنت في العراق وعوامل تطورها باعتبارها إحدى الصناعات اللافلزية إلى جانب صناعة الطابوق والكاشي والجص وغيرها وهي أكثر الصناعات العراقية أهمية لارتباط قيامها وازدهارها بمشاريع البناء والأعمار في العراق.

وافاد في معرض تناوله للمراحل التاريخية لهذه الصناعة ان هذه الصناعة ظهرت في عام ١٨٢٤ عندما قام المهندس (جوزيه اسبرين) من مدينة (ليرز) في انكلترا بإنتاج نموذج لاسمنت (بوريكلاين)، فيما تطرق الباحث في المنحى الثاني من الدراسة إلى عمليات إنتاج الاسمنت وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه حيث ان صناعته من ابرز الصناعات الوطنية في الوقت الحاضر ويمتلك مجموعة مصانع كبيرة لإنتاجه منها شركة (الاسمنت العراقية) التي تأسست عام ١٩٤٨ لأول مرة في تاريخ العراق التي زاد الإنتاج فيها من (١٠٠٠٠٠طن) في عام ١٩٤٩ الى (١٨٠٠٠٠طن) عام ١٩٥٩ وفي عام ١٩٦٥ بلغت الطاقة الإنتاجية السنوية نحو (٣٨٥٠٠٠طن) ما شجع المولين العراقيين على دخول عالم تأسيس ترلو لاينت.

وبين الباحث إن سبب الاستثمار في هذا المجال هو ان ثلاثة أرباع نفقات مجلس الأعمار تركزت على مشروعات الري والبزل والطرق والجسور والأبنية الحكومية الفخمة وهذا يعني تحقيق أرباح أكثر ضمانا من غيرها لوجود الطلب على الاسمنت ففي عام ١٩٦٤ صدر قانون رقم (٧٤) لتأميم صناعة الاسمنت في العراق ومنح هذا القرار للاستثمار في هذه الصناعة مستقبلا، وبالنسبة لموقع معمل الاسمنت في السماوة يعتبر موقعا مثاليا اذ يقع قريبا من مصادر خاماته الاولية وقريبا من أسواقه الداخلية المتمثلة بمحافظتي ذي قار والبصرة وأسواقه الخارجية المتمثلة بأسواق الخليج العربي.

بعدها تناولت الندوة محور واقع الصناعة الحالي، وتقييماً لمستوى أداء مصانع الاسمنت في العراق، وحجم الإنتاج الحالي وبيان جودته، وقدرته على منافسة المنتوج الاجنبي الذي يغزو الأسواق المحلية الآن، وساهم هذا المنتوج المستورد في أبطاء نمو الصناعة المحلية واعتماد كثير من المشاريع على المواد الانشائية المستوردة، وكما تمت مناقشة حاجة السوق الان ومراحل البناء والاعمار التي يشهدها البلد، وضرورات النهوض بواقع الصناعات الوطنية المهمة، وكيفية استثمار رؤوس اموال أجنبية، لدعم هذه القطاعات باعتبارها روافد اقتصادية مهمة تساهم في نهوض الاقتصاد العراقي، وفيها حلول لمشاكل اقتصادية اخرى يشهدها المجتمع العراقي ومنها تفشي البطالة وضعف استخدام التقنيات الحديثة وغيرها.

وفي ختام الندوة دارت نقاشات وطرحت آراء ومقترحات حول عدد من المحاور لإيجاد الحلول التي من شأنها النهوض بواقع صناعة الاسمنت في العراق، واليات تطوير صناعة الاسمنت العراقية، وخرجت الندوة بعدة توصيات اهمها ضرورة الاهتمام بالصناعات الوطنية ودعم القطاعات المختلفة، وخلق أجواء مناسبة للاستثمار الذي يصب في مصلحة البلد من خلال قوانين وضوابط تحمي الاقتصاد الوطني.

منظومة حديثة لاحتساب وطباعة القوائم الهاتفية

بغداد/ المدى

أعلن وزير الاتصالات المهندس فاروق عبد القادر عن نصب منظومة حديثة لاحتساب وطباعة القوائم الهاتفية وتنفيذ برامج تدقيقية لقوائم الهواتف بالكامل قبيل اصدارها وتوزيعها على المواطنين لتلافي حدوث اية اخطاء تذكر.

وأوضح مصدر مسؤول في الوزارة بحسب وكالة انباء الإعلام العراقي: ان إعلان الوزير جاء خلال جولة تفقدية قام بها شملت مركز الحاسبة الالكترونية وموقع العمل في برج بغداد للاتصالات ورافقه مدير عام الشركة العامة للاتصالات والبريد وعدد من منتسبي الوزارة، حيث اطلع خلالها على سير العمل في دائرة الحاسبة الالكترونية، مشيراً الى اهمية رفع معاناة المواطنين وباقصى سرعة عبر اصلاح عوارض الخطوط الهاتفية وضمان عدم حدوث اعطال اخرى في المستقبل واهمية وجود اجهزة آلية ومحاسبية تقوم بأحتساب النداءات الهاتفية بما يمثله ذلك من مواكبة للتطور العالمي في هذا المجال وكسب ثقة المواطن في الاجراءات المتخذة لاصدار القوائم الهاتفية واستحصالها عبر اعتماد وسائل اكثر عصرية ومتطورة وتتضمن قدراً كبيراً من الشفافية والمهنية العالية.

من جانبه أكد مدير الحاسبة الالكترونية موفق عبد الرزاق القيام بتدريب كوادر الدائرة على العمل بهذه الاجهزة الحديثة المتطورة عبر القاء محاضرات نظرية وعملية بهدف تمكينهم من العمل بها وتسهيل مراجعات المواطنين، مشيرا الى ان المنظومة الحديثة تعد من الاجهزة المتطورة المعمول بها في دول العالم، بل يعد العراق من الدول السباقة في المنطقة في استخدامها وهو بلا شك جهد يحسب للوزارة وكوادرها لخدمة المواطن.

كما أشار الوزير خلال الزيارة الى مدى التخريب الذي تعرضت له الشبكة الهاتفية من خلال اعمال الحفر الذي تقوم بها الجهات الخدمية الاخرى ليصل تأثيرها على الشبكة بنحو ٩٥٪ في حين نسبة التخريب من جراء العمليات الارهابية لا تتجاوز الـ ٥٪ وهذا دليل على ان التخريب له دلالات واضحة بقيام جهات معينة عن قصد بهذا الامر وهو يعني ان الاصلاح في متناول الأيدي، مطالبا بتشكيل لجنة تنسيقية بين الجهات الخدمية (أمانة بغداد، وزارة الكهرباء، ووزارة الاتصالات) في محافظة بغداد مع التاكيد على حضور ممثل في الاتصالات في أية اعمال حفر تذكر وذلك بهدف جعل بغداد اكثر جمالاً وتقديم افضل الخدمات لأبنائها ولمسنا استجابة حقيقية من تلك الدوائر الخدمية.

الامتحانات على الأبواب

طلبة: كثرة العطل وتغيب بعض المدرسين سببا عدم إكمال المناهج الدراسية

بغداد/ احمد الطائي

تجرى في هذه الايام الامتحانات النهائية لطلبة المدارس لكافة المراحل (الابتدائية، والمتوسطة، والإعدادية) وسط الكثير من المعوقات التي يعانيها الطلبة في أدائها، حيث عبر بعض الطلبة عن امتعاضهم لعدم اكمال المناهج الدراسية وكثرة تغيب المدرسين وعدم قيامهم بشرح المادة كلها واجبار الطلبة على الدخول في الدروس الخصوصية، إضافة الى انقطاع التيار الكهربائي الذي اثر كثيراً على الحالة النفسية للطلبة، وبهذا الشأن أجرت (المدى) لقاءات مع عدد من الطلبة، يقول الطالب احمد صافي: إننا حتى الآن لم نكمل المواد المقررة للامتحانات النهائية ونحن الآن نجري الامتحانات بإعتمادنا على أنفسنا أو يقوم بعض الأصدقاء بأخذ دروس خصوصية، وأوضح احمد ان سبب أخذنا للدروس الخصوصية هو أسلوب الابتزاز الذي يمارسه الأساتذة في الضغط علينا من خلال تقليل الدرجات أو عدم إيصال المادة العلمية بصورة صحيحة.

موضحاً: ان العديد من الطلبة لم يستطيعوا الاجابة على الاسئلة النهائية بصورة صحيحة وهذه بعض الاسباب وهي قليلة قياساً بالكثير من المشاكل التي يعاني منها الطلبة، وأشار إلى ان مدرس الخصوصي هو ذات مدرس المادة إذ إنه يقوم في درس الخصوصي بإعطاء المادة العلمية المقررة بشكل بسيط وسلسل عكس ما كان يفعله في المدرسة.

فيما قال الطالب ذو الفقار جابر: ان الغيابات المتكررة للمدرسين أثرت علينا كثيراً بسبب عدم إكمال المادة المقررة في الامتحان. واضاف ان عدم حضور المدرسين لإيام عدة أثر سلباً علينا في فهم المادة بحيث ان الشهر الأخير يقوم المدرسون فيه بتكديس المادة علينا ونحن لم نعرف شيئاً عنها.

مشكلة الكهرباء

اما الطالبة نهى كاظم فبينت ان أكثر المشاكل التي تسبب لك عدم التركيز في قراءة المادة العلمية في الامتحانات هي الكهرباء. واضافت ان مشكلة الكهرباء لا حل لها ولا أعرف ماذا أفعل ولدي إمتحانات كثيرة ويجب التركيز فيها لكن لابد من وجود كهرباء فالحرارة جدا مرتفعة ولا أستطيع القراءة في هذه الأجواء موضحة ان الكهرباء تأتي ساعة واحدة أو ساعتين في اليوم وبعده تصبح حسب تعبيرها (ترفك لايت) أي تنطفئ وتشتعل كل دقيقة ما سبب لنا حالة نفسية متعبة خصوصا عند الطلبة الذين يعيشون هذه المعاناة.

و أشار الطالب علي داود الى ان المدرسة لم توزع الكتب علينا في بداية الدوام الرسمي ما جعلنا نكتب المادة مع الأساتذة. واوضح اننا لم نستطع كتابة المادة كاملة ونتخوف ان تأتي أسئلة لم نكتبها فنحن لا نمتلك الكتب بسبب ان المدرسة لم توزعها علينا هذا العام. واضاف ان بعض المواد المدرسية لا يوجد مدرسون لها مما إنعكس على درجاتنا الامتحانية.

من جهته قال المدرس علي صابر: إننا نقوم الآن بمتابعة اداء الامتحانات بكل حرص وأمانة ونحن قدمنا ما لدينا من شرح وتبسيط وتسهيل للمادة الدراسية للطلبة. وأضاف: ان الأساتذة عملوا بكل طاقاتهم ليقدموا شرحاً وافياً حتى يستطيع الطالب ان يحقق درجات عالية تؤهله إلى عبور المرحلة الدراسية والوصول إلى مرحلة أخرى جديدة، مشيرا الى حالات نفسية يعاني منها الطلبة بسبب الكهرباء وانقطاعها المستمر او بسبب بعض المشاكل داخل العائلة او لانه لم يدرس جيدا، وتابع ان المدرسين ادوا واجبهم بتقديم المادة الدراسية بكل جد واخلاص من اجل ايصالها للطلبة بصورة سلسة.